

نظرية الحق في الفقه الإسلامي

تأليف

أ. د. عبد الستار حامد الدباغ

عنوان کتاب: نظرية الحق في الفقه الاسلامي

پدیدآور[ان]: دباغ، عبدالستار حامد

نام ناشر: جمهوریة العراق. ديوان الوقف السني. مركز البحوث و الدراسات الاسلامية

جلد[ها]: 1

نام و نام خانوادگی کاربر: پژوهشگاه مطالعات فقه معاصر

منبع: noorlib.ir کتابخانه دیجیتال نور

تاریخ دانلود: 1404/7/13

تعداد صفحات دانلود شده: 10



سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة

(٣٤)

جمهورية العراق

ديوان الوقف السني

مركز البحوث والدراسات الإسلامية

نظرية الحق في الفقه الإسلامي



تأليف

أ.د. عبد الستار حامد الدباغ

٢٠٠٨م

١٤٢٩هـ

الطبعة الاولى



جميع الآراء التي في هذا المطبوع تمثل رأي كاتبها وهي لا تعبر
بالضرورة عن رأي المركز
حقوق الطبع محفوظة للمركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ

الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾

(سورة الإسراء: الآية ١٨)



وقال ﷺ: (أيها الناس ألا إن لكم على نساءكم حقاً، ولنساءكم عليكم حقاً فحقكم عليهن ألا يوطئن فرشكم من تکرهون ولا يأذن في بيتهن لمن تکرهون، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن).
(صحيح البخاري: ٦ / ٤٩٠)

الإهداء

إلى كل مسلم

لابد للمسلم أن يعرف حقوق الله عزوجل وحقوقه الخاصة
وحقوق أسرته ومجتمعه ودولته، وما له وما عليه تجاه سائر
الناس، حتى يلتزم حدود الله عزوجل الذي وهب للإنسان هذه
الحقوق كرماً منه وفضلاً فأى مجتمع لا يتعافى إلا بمعرفة كل ذي
حق حقه ولا يسوده إلا من والرخاء الأمن خلال الالتزام بهذه
الحقوق والواجبات وتطبيقها على أرض الواقع.

راجياً منه سبحانه أن يتقبل مني

هذا العمل أنه سميع مجيب.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كل من يقرأ كتب الفقه في المذاهب المختلفة يجد أن الفقه الإسلامي لم يؤسس بوجه عام على النظريات العامة بل هو وليد الاستقراء والاستخلاص الذي توصل إليه الفقهاء المجتهدون، وقد نظروا إلى الحقوق من جميع جوانبها نظرة موضوعية واقعية تتناول الحقوق الثابتة التي منحها الله جل جلاله للناس بعضهم قبل بعض، كما تتناول كل الحقوق التي توجبها الأخلاق وآداب السلوك والتقاليد والأعراف، مما لا تتعرض له القوانين الوضعية ولذلك جاء الحق مستعملاً استعمالات واسعة مختلفة بين الناس كقولهم: من حق فلان أن يفعل كذا، أو أن يمتلك كذا وكقولهم: هذه العين حق لفلان، ولفلان حق قبل فلان كما أطلقوه على ماله ضرب من الاختصاص فأطلقوه على العين فقالوا هذه الدار حق لفلان، كما أطلقوه على المنفعة فقالوا: سكنى هذه الدار أو ركوب هذه الدابة حق لفلان.

وكذلك أطلقوه على المصلحة فقالوا ولاية هذا المال حق لفلان، وحضانة هذا الصغير حق لفلانة وكذلك أطلقوه على المال عقاراً كان أم منقولاً وعلى المصلحة مالية كانت أم أدبية.

وكذلك أطلقوه على مرافق العقار كحق الشرب وحق المسيل وحق التعلي لما فيه من معنى الاختصاص.

وكذلك أطلقوه في العلاقات بين الحاكم والمحكوم داخل الدولة الإسلامية فقالوا حق الحاكم على الأمة كذا وحق الأمة على الحاكم كذا.

وكما أطلقوه في العلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية فيما بينها وعلاقاتها بغيرها من الدول كحقوق المعاهدين والنميين والمستأمنين وحقوق الأسرى.

ومنعوا التعسف في استعمال هذه الحقوق أياً كان نوعها لأن الإسلام دين للحق والعدل والسلام.

ولما أسندت إلي كليات الفقه وأصوله في الجامعة الإسلامية والعلوم الإسلامية بجامعة بغداد والإمام الأعظم التابعة للوقف السني بتدريس نظرية الحق في الفقه الإسلامي، شرعت بكتابة هذه النظرية مبيناً تعريفها وعناصرها المشتركة ومبيناً أنواع الحقوق كافة وتحديد أركانها وشروطها وإيضاح أحكامها التي قررها الفقهاء بكل حق على حدة، الخاصة والعامة على غرار ما فعله الكاتبون في نظريات الفقه الإسلامي، كنظرية العقد ونظرية الملكية ونظرية المقاصد ونظرية نفي الضرر ونظرية التعسف في استعمال الحق في عصرنا هذا فجاءت نظرية الحق في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة على الوجه الآتي:

تمهيد في تعريف الضابط والقاعدة والنظرية وبيان الفرق بينها.

الفصل الأول: يتعلق بالحقوق.

الفصل الثاني: يتعلق بالأموال.

الفصل الثالث: يتعلق بالملكية.

الخاتمة: تكرت فيها أهم النتائج.